أثر جدار الفصل العنصري على :

القطاعات الاقتصادية المختلفة في القدس العربية

إعداد

نائلة جويلس عزام ابو السعود

الغرفة التجارية الصناعية العربية / القدس
تموز 2006

فهرس

فهرس..... 2
1. المقدمة 3
2. أثر الجدار على القطاعات الاقتصادية..... 5
2.1 قطاع التجارة..... 6
2.1.1 تجارة التجزئة داخل المدينة 8
2.1.2 تجارة الجملة (التوزيع والوكالات) 9
2.1.3 التجارة البينية..... 9
2.2 قطاع الصناعة..... 10
2.2 قطاع السياحة..... 11
2.4 قطاع الخدمات..... 13
2.4.1 النقل والمواصلات..... 13
2.4.2 المقاولات 14
2.4.3 الكهرباء..... 15
2.4.4 القطاع المالي 15
3. التشغيل في مدينة القدس..... 16
4. البنية التحتية والمرافق 19
5. الاستثمار في مدينة القدس..... 21
6. قدرة الاقتصاد المقدسي على التأقلم مع الأوضاع الحالية 23
7. ملخص..... 25

1. المقدمة

يعتبر جدار الفصل العنصري العازل في منطقة القدس من أهم العوامل التي تؤثر سلبا على اقتصاد مدينة القدس. فالمتتبع لمراحل بناء هذا الجدار والذي يتم بخطوات مدروسة جيدا من الجانب الإسرائيلي، لا بد وان يعي بشكل واضح الأهداف السياسة و الاقتصادية والاجتماعية والأمنية لدى الجانب الإسرائيلي والتي تقود في النهاية إلى إخراج مدينة القدس من ارتباطها الطبيعي ببقية الأراضي الفلسطينية، والذي يجعلها مفتوحة فقط نحو الغرب، أي نحو إسرائيل.

يأتي إقامة الجدار ضمن هذه الخطوات المبرمجة، والتي بدأت منذ القرار الأحادي الإسرائيلي بتوحيد شطري مدينة القدس بعد عام 1967، ثم توسيع حدود المدينة، تم التشدد في فرض الضرائب وجبايتها وتطبيق باقي القوانين الاقتصادية والاجتماعية على العرب في القدس، وواكب ذلك ممارسة بلدية القدس لسياسات عنصرية هدفها تهجير المواطن العربي في المدينة عن طريق زيادة الضرائب البلدية وتخفيض الخدمات وعدم إعطاء رخص بناء إلا على نطاق ضيق جدا، وعدم تخصيص منطقة صناعية مؤهلة خاصة بالعرب.

وشهدت القدس عبر قرابة أربعين عامًا من الاحتلال مدًا وجزرًا في اقتصادها كان مرتبطًا كل الارتباط بالوضع السياسي في المنطقة، لكن الظاهرة الأساسية انه منذ الانتفاضة الأولى عام 87 بدأ التراجع التدريجي في أداء الاقتصاد المقدسي وشهد هذا التراجع مراحل حادة مع إحداث النفق عام 97، ومع الانتفاضة الثانية نهاية عام 2000، بالرغم من إن التسعة أشهر الأولى من عام 2000 شهدت طفرة اقتصادية جيده سبقها ارتفاع في الاستثمارات استعدادًا للألفية الثالثة لمولد المسيح، ويأتي إقامة جدار العزل هذا ليزيد من حدة التراجع في الأداء الاقتصادي إلى درجة يمكن أن نسميها "كارثية".

إن التدهور الاقتصادي في مدينة القدس بمختلف قطاعاته هو نتيجة لتراكمات ممتدة عبر السنوات الماضية، أو بالأحرى تراكم إجراءات الاحتلال الإسرائيلي التعسفية إلى يومنا هذا، فبناء الجدار كان الضربة القاضية على اقتصاد القدس وعزلها عن محيطها. فلا يمكننا تحليل اثر الجدار على الوضع الاقتصادي في مدينة القدس دون ذكر التأثيرات الأخرى والتي تصب في نفس الهدف، ومن اجل أن يكون البحث متكاملا كان علينا مراعاة جميع الظروف التي لعبت دورا أساسيا في بلورة الوضع الحالي للقدس. واعتمادنا كان على البيانات المتوفرة لدى الغرفة، وعلى الإحصائيات والبيانات التي تقوم الغرفة بجمعها من اجل إعداد دراسات مختلفة تتعلق بالقدس. ذلك بالإضافة إلى الإحصائيات المتوفرة لدى جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني. وقد حاولنا قدر الإمكان أن نتوخى الدقة في البيانات المقدمة لدينا. وذلك لان القدس لها خصوصية كبيرة وليس من السهل جمع البيانات بدقة متناهية.

يهدف هذا البحث إلى إعطاء صورة واقعية عن وضع القدس الاقتصادي، ودعوة إلى التفكير بشكل جدي وسريع واتخاذ الإجراءات اللازمة من اجل التصدي لتلك الهجمة البربرية على مدينة القدس. ونأمل أن نضع بهذه الدراسة إضافة جديدة تفيد من يهمه النهوض بمدينة القدس، ومن لديه الغيرة الحقيقية على عروبة وفلسطينية القدس التي تواجه "إعصارًا اقتصاديًا" يحتاج إلى جهد الخيرين لمواجهته حتى تبقى القدس وجهًا حضاريًا واقتصاديًا عربيًا.

والله ولي التوفيق

نائلة جويلس
رئيسة قسم المعلومات
الغرفة التجارية الصناعية العربية
القدس

عزام ابو السعود
مدير عام
الغرفة التجارية الصناعية العربية
القدس

2. أثر الجدار على القطاعات الاقتصادية

تأثرت معظم القطاعات الاقتصادية في القدس بشكل سلبي من إقامة الجدار وبدأت المدينة تشعر بالضغط لربطها بالاقتصاد الإسرائيلي وتقليل نسبة الارتباط بالاقتصاد الفلسطيني. وذلك نتيجة للإجراءات الإسرائيلية التعسفية والتي اتخذت بشكل تدريجي من اجل إضعاف الاقتصادي العربي، خاصة بعد أن شهدنا إن عددا من تجار مدينة القدس قد حصلوا على وكالات مباشرة لسلع أجنبية لديها وكلاء في إسرائيل وذلك في الفترة بين 1995-2000. وتمثلت هذه الإجراءات ب:

1- إقامة الحواجز العسكرية ونقاط التفتيش على مداخل القدس

2- عدم السماح لمواطني الضفة والقطاع بدخول القدس إلا بتصريح

3- تشديد التفتيش الأمني للبضائع الواردة للتجار العرب من الخارج، وإعاقة تخليصها من الموانئ والمطارات الإسرائيلية مما زاد في تكاليف نقلها وتخزينها، وبالتالي عدم قدرتها على التنافس مع البضائع التي يستوردها الوكيل الإسرائيلي.

وجاء جدار العزل العنصري كآخر خطوة حتى الان، والذي تتأثر به القدس أكبر الأثر، حيث انه سيعزلها عن محيطها الفلسطيني الذي تنتمي إليه.

وسنحاول أن نركز على بعض هذه القطاعات في هذه الدراسة.

2.1 قطاع التجارة

تعتمد التجارة في مدينة القدس على المتسوقين منها، وهم عدة فئات:

ا) سكان المدينة

ب) سكان القرى المحيطة بالقدس

ج) سكان الضفة الغربية وقطاع غزة

د) المتسوقون اليهود

ه) عرب الداخل

و) السواح

منذ عام 1994 بدأت أعداد المتسوقين من سكان قرى محافظة القدس المحيطة وسكان الضفة الغربية وقطاع غزة تقل تدريجيا، حيث انخفض عدد المتسوقين من أسواق مدينة القدس بشكل ملحوظ مع بداية الانتفاضة إلى ما يقارب 40% من عدد المتسوقين الذين اعتادوا على التسوق بصورة دائمة أو جزئية من مدينة القدس. ويعود ذلك للأسباب التالية:

1. إقامة الحواجز العسكرية، وإعاقة دخول سكان القرى المجاورة للقدس ، وباقي سكان المدن الفلسطينية.

2. ارتفعت تكلفة نقل البضائع نتيجة الحواجز والإغلاق.

3. ارتفعت كلفة تخليص البضائع من الموانئ نتيجة التفتيش الأمني

4. إرهاق المواطنين بالضرائب المتعددة والمبالغ فيها والتي لا تراعي الأوضاع الاقتصادية للمواطن العربي ، ولا مستوى دخله ، أو نمط حياته الاجتماعي، والتقدير المبالغ فيه من مصلحة الضرائب الناتج عن التشكيك في حسابات تاجر صناعي أو عربي.

5. ازدادت ظاهرة الباعة المتجولين، نتيجة ارتفاع نسبة البطالة، وتضرر نتيجة لذلك الوضع التجاري الرسمي من دافعي الضرائب.

6. انخفض متوسط دخل الفرد في المدينة، وبالتالي انخفض الدخل المتاح للمواطن للتسوق، واقتصرت مشتريات فئة كبيرة من السكان على المواد الغذائية والأساسية.

7. تراجع عدد المتسوقين اليهود من القدس العربية منذ الانتفاضة الأولى، وانقطاعهم شبه التام أعوام 2001-2004

8. توقف السياحة شبه التام في الأعوام 2001- 2004

9. منع السواح من دخول الحرم القدسي الشريف أو تخفيض عدد ساعات الزيارة.

10. مع إقامة الجدار فان أكثر من 120الف مواطن يجتازون حواجز عسكرية للوصول إلى المدينة.

11. استغناء عدد من المؤسسات التجارية في القدس عن بعض موظفيها نتيجة انخفاض المبيعات

12. التشدد في منع دخول المنتجات الفلسطينية إلى أسواق القدس وخاصة المنتجات الغذائية كالألبان والبيض وهي منتجات اقل سعرا من المنتجات الإسرائيلية المماثلة.

بالرغم من أن الإحصائيات تشير إلى أن في القدس حوالي 5921 منشاة اقتصادية إلا أن ما يقارب ثلث هذه المنشات هم أعضاء في الغرفة التجارية بالقدس، وجدول رقم 1 يبين أهمية القطاع التجاري في مدينة القدس، وهو الأكثر عددا رغم انه يرتبط ارتباطا وثيقا بباقي القطاعات، وخاصة السياحي (للسياحة الداخلية الخارجية).

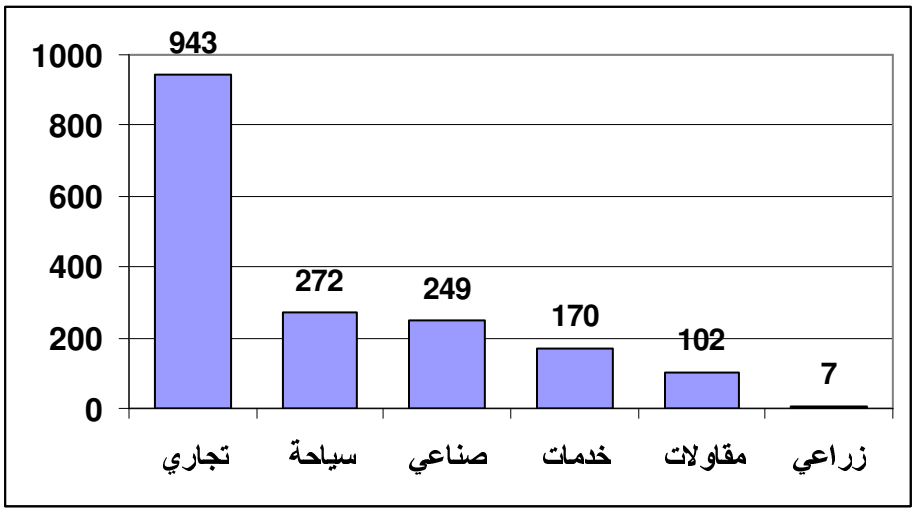

* جدول 1: توزيع أعضاء الغرفة التجارية حسب القطاع

أما جدول 2 فانه يبين نوع النشاط الاقتصادي، وعدد المشتغلين فيه وحجم إنتاجه في مدينة القدس، عن عام 2004 حسب معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

النشاط الاقتصادي	عدد المؤسسات	عدد المشتغلين	حجم الانتاج (الف دولار)
بيع وصيانة المركبات وبيع الوقود	126	405	8974.7
تجارة الجملة	24	97	2845.5
تجارة التجزئة وإصلاح السلع الشخصية	1363	2531	43,480.5
المجموع	1513	3033	55,300.7

* جدول 2: عدد المؤسسات والمشتغلين وحجم الإنتاج لسنة 2004 – للقطاع التجاري

2.1.1 تجارة التجزئة داخل المدينة

وعلى ذلك يمكن أن نقول أن تجارة التجزئة داخل المدينة تعتبر الأكبر في حجم إنتاجها وفي عدد العاملين بها، وتشير معلومات الغرفة إلى أن تجارة التجزئة انخفضت إلى نسبة تقارب 40% عما كانت عليه عام 2000. هي محصلة عدد المتسوقين من خارج المدينة مع التزام اكبر من سكان المدينة للتسوق داخلها،وزيادة عدد المتسوقين من عرب الداخل خلال الأعوام الخمسة الماضية، وذلك بالرغم من أن معطيات دائرة الإحصاء (التقديرية) تشير إلى ارتفاع حجم الإنتاج إلى النصف عما كانت عليه عام 2001 مثلا.

وعلى ذلك يمكن أن نقول أن الإجراءات الإسرائيلية السلبية أفرزت الآثار التالية:

أ. انخفاض ضخم بإعداد المتسوقين من خارج المدينة من المحلات التجارية في القدس.

ب. نصف المتسوقين من سكان المدينة يتسوقون من خارج القدس.

ج. أصحاب المحلات التجارية في القدس من حملة هوية الضفة يجدون صعوبة في الوصول إلى محلاتهم ويحتاجون إلى تصاريح

د. تجار المحافظة من حملة هوية الضفة بحاجة إلى تصاريح والى مزاجية السلطات الإسرائيلية في منحها.

2.1.2 تجارة الجملة (التوزيع والوكالات)

تجارة الجملة والوكلاء والموزعون بدأت تواجه منافسة غير عادلة من التجار الإسرائيليين قد تؤدي إلى خسارتهم لوكالاتهم أو على الأقل انخفاض حجم مبيعاتهم بشكل ما. وتعود معظم الأسباب لذلك إلى الحواجز العسكرية التي زادت من تكلفة النقل بشكل كبير والى التفتيش الأمني في الموانئ الإسرائيلية. وبالمحصلة فان تأثر تجارة الجملة هي على النحو التالي:

ا. انخفاض حجم تجار الجملة.

ب. ارتفاع أسعار البضائع

ج. عزل مناطق حيوية جدا بالنسبة لمدينة القدس مثل بيرنبالا التي تعتبر مركز بيع الجملة والتخزين للتوزيع إلى القدس وباقي الضفة. وينطبق ذلك على مناطق شرق القدس وجنوب شرق القدس، شمال القدس وشمال غرب القدس، وشمال شرق القدس.

2.1.3 التجارة البينية

وتعني حركة التنقل وتبادل السلع بين مدن ومحافظات الوطن. وقد قامت الغرفة التجارية بإجراء استبيان يتعلق بالتجارة البينية في منطقة القدس وضواحيها من أجل دراسة وضعها في ظل إجراءات الإغلاق المستمر وبناء الجدار. فكانت النتائج كالآتي:

1. تجار المواد الغذائية في المدينة شبه توقفوا عن التجارة مع قطاع غزة بينما كانت 20% من إجمالي مبيعات تجار الجملة تذهب للقطاع.
2. ازدياد تكاليف النقل البيني للتجارة بنسبة 30%- 40%

أ- معظم مخازن تجار الجملة في القدس موجودة في مناطق ضفة، نقل البضاعة من المخازن إلى المحلات في القدس ازدادت تكاليفه بنسبة 30% (العيزرية- القدس) أو (الرام- القدس) مثلاً.

ب- منطقة بيرنبالا تشكل مشكلة جديدة في نقل البضائع منها إلى القدس لاضطرار التجار إلى سلوك طرق طويلة مع زيادة في تكاليف النقل تزيد عن 40%.

3. مرور البضاعة عبر الحواجز الإسرائيلية (الزعيم بالنسبة لتجار منطقة العيزرية) يخضع لمزاجية الجنود عند المعابر، وقد تعود البضاعة أو تبقى محملة على الشاحنة حتى تتغير الدورية على المعبر، أحياناً الدورية تعتبر البضاعة عربية لمجرد أن الليبل الموجود عليها وبيانات محتوياتها باللغة العربية.

4. كثير من الشركات اضطرت للتسجيل المزدوج لشركاتها كشركة عربية وشركة مسجلة في القدس إسرائيليا.

5. يعاني التجار من عدم إعطائهم فواتير مقاصة كافية من قبل دوائر الضريبة الفلسطينية.

6. انخفاض عدد المتسوقين المقدسيين القاطنين خارج الجدار من مركز المدينة، لأن الجدار والحواجز المقامة تعيق وصولهم نفسياً وجسدياً وكلفة المواصلات ازدادت بشكل كبير.

2.2 قطاع الصناعة

تشكل الصناعة ما نسبته 14% من اقتصاد القدس، ومما لا شك فيه أن شركة سجائر القدس تشكل أكبر صناعة في المدينة، وتشكل الضرائب على السجائر المحلية أحد أهم الضرائب المحلية التي يعتمد عليها دخل السلطة، اذ تبلغ هذه الضرائب حوالي 60 مليون دولار سنويا لخزينة الدولة.

اضطر عدد من المصانع في مدينة القدس وضواحيها إلى تقليص إنتاجها أو إغلاق مصانعها، ومثال على ذلك صناعة الأحذية والنسيج والملابس الجلدية وفوط الأطفال، وذلك لعدة مشاكل تواجهها:

1- انخفض الطلب على المنتجات المحلية (وخاصة غير الغذائية منها) إلى الثلث

2- ضعف إمكانية المنتج المحلي على المنافسة نتيجة لارتفاع تكاليف التوزيع بسبب الإغلاق.

3- تأثر وصول العمال إلى مصانعهم ، وانخفاض عدد ساعات الإنتاج إلى قرابة الثلث .

4- زادت تكلفة المواد الخام نتيجة ارتفاع تكلفة النقل من الموانئ وإجراءات التفتيش الأمني

5- زادت تكلفة النقل والتوزيع للمنتجات الجاهزة

6- انخفاض إمكانيات التصدير لصعوبة ذلك عبر الموانئ الإسرائيلية أو المعابر الحدودية مع الأردن ومصر

7- زادت نسبة التالف في المواد التي تتلف نتيجة التفتيش الأمني وطول مدة النقل.

8- تحول كثير من المنتجين الصناعيين الى مستوردين لنفس السلع التي كانوا ينتجوها بسبب العولمة وعدم قدرتهم على منافسة الأسعار والبضائع العالمية.

2.2 قطاع السياحة

يشكل القطاع السياحي ما نسبته 40% من اقتصاد مدينة القدس، ونعني هنا القدس العربية أو القدس الشرقية، ويعتبر القطاع السياحي أكثر القطاعات تأثرا منذ اندلاع الانتفاضة حيث:

1- انقطع التدفق السياحي إلى مدينة القدس ، وألغيت جميع الحجوزات منذ شهر 2000/10 وحتى نهاية 2005.

2- بدأت الفنادق العربية في القدس (43 فندقا) بإغلاق أبوابها الواحد تلو الآخر ، وبتسريح عمالها وموظفيها تدريجيا . ووصل الى حد أن 37 فندقا تقل نسبة الإشغال فيها عن 8% عام 2003، والفنادق الستة الأكثر حظا فان نسبة الإشغال فيها كانت بين 10-23% فقط في نفس العام، ويبين الجدول التالي تطور عدد الفنادق العربية العاملة في القدس في السنوات 2000-2005.

السنة	عدد الفنادق	عدد الغرف
2000	43	1,997
2001	29	836
2002	21	915
2003	20	907
2004	23	985
2005	18	869

جدول 3: عدد فنادق محافظة القدس وعدد الغرف حسب السنوات

3- بدأت البنوك تطالب شركات النقل السياحي (17 شركة تملك 220 حافلة سياحية في منتصف عام 2002) بتسديد التزاماتها الناتجة عن تحديث 90% من هذه الحافلات الذي تم عام 2000 ، ومع عجز الشركات عن التسديد تم بيع أكثر من 70% من هذه الحافلات ، بعضها بيع بالمزاد العلني وبأرخص الأسعار بعد حجز البنوك عليها . حتى انخفض عدد الحافلات السياحية الى أقل من 60 حافلة.

4- تدنى حجم العمالة إلى اقل نسبة شهدتها مدينة القدس عبر تاريخها، وازدادت لذلك نسبة البطالة في المدينة إلى نسبة غير مسبوقة، بلغت في حدها الأقصى 35%.

5- اضطر عدد من أصحاب محلات بيع الهدايا التذكارية للسواح إلى إغلاق محلاتهم كليا ، نتيجة لعجزهم عن دفع المصاريف الثابتة والضرائب ، وبلغ ذلك 350 محل تجاري مغلق في إحدى المراحل نهاية عام 2002 ، وتم تقلص ذلك تدريجيا الى النصف، بعد تحويل أصحاب المحلات نوع تجارتهم.

6- انقطع عمل مكاتب السياحة ، وتحول بعضها لبيع تذاكر السفر فقط ، بالإضافة إلى أن ال 160 دليل سياحي عربي في المدينة عاشوا في شبه بطالة(2000-2004). كما تدهورت أوضاع المطاعم السياحية إلى حدود عمل دنيا .

7- منذ بداية عام 2005 طرا تحسن على الوضع السياحي في مدينة القدس وتمكنت بعض الفنادق من العودة الى العمل لكن الإسرائيليين زادوا من منافستهم للفنادق العربية بإقامة 3 فنادق قريبة من الأماكن السياحية.

8- تمكنت بعض شركات النقل السياحي عامي 2005 2006 من شراء ما يقارب 20 حافلة جديدة، لكن أسطول المدينة من هذه الحافلات لا يزال غير كاف لتغطية الاحتياجات السياحية.

2.4 قطاع الخدمات

تقتصر هذه الدراسة على قطاعات الخدمات التي تتوفر لدينا معلومات عنها، وهي الأكثر تأثرا ببناء الجدار، حيث يمكن تلخيص وضع قطاع الخدمات فيما يلي:

2.4.1 النقل والمواصلات

قبل عام 1987 كانت هناك 47 شركة نقل ركاب تعمل على خطوط بين المدن والقرى الفلسطينية ومدينة القدس، تراخيص هذه الشركات بدأت تلغى الواحدة تلو الأخرى حتى تقلصت إلى نحو 17 شركة نقل ركاب الآن. بالرغم من ذلك يمكننا القول أن قطاع النقل في القدس هو القطاع الوحيد الذي شهد ازدهارا في السنوات الخمس الماضية وذلك ناتجا عن:

1- إمكانية السيارات المقدسية من الوصول الى الموانئ الإسرائيلية واستخدامها للطرق الالتفافية ، حين تم منع وسائل النقل الفلسطينية من استخدام هذه الطرق، وبذلك حلت وسائل النقل المقدسية محل الكثير من وسائل النقل الفلسطينية وقدمت خدماتها للشركات الفلسطينية في الضفة.

2- تم إعادة تنظيم شركات نقل الركاب وتجهيزها لحافلات حديثة وتم القضاء على فوضى النقل غير المنظم.

يبين الجدول التالي عدد المؤسسات وعدد المشتغلين في قطاع النقل وكذلك قيمة إنتاجهم بالألف دولار.

النشاط الاقتصادي	عدد المؤسسات	عدد المشتغلين	كمية الانتاج بالالف دولار
النقل البري	45	480	9,217.4
الأنشطة المساعدة وأنشطة وكالات السفر	37	167	5,129.3
البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية			
المجموع	82	647	14,346.7

* جدول 4: عدد المؤسسات والمشتغلين وكمية الإنتاج لسنة 2004 لقطاع النقل البري والاتصالات

ملاحظة: حسب البيانات المتوفرة لدى الغرفة التجارية فان هناك 24 مؤسسة مسجلة في الغرفة تمارس نشاط الاتصالات السلكية واللاسلكية، وعدد المشتغلين يبلغ 62 عاملا، لكن لا تتوفر معلومات عن القيمة الإنتاجية لهم.

2.4.2 المقاولات

واكب البدء بإقامة الجدار مجموعة من الإجراءات من قبل بلدية القدس المتعلقة بالبناء الغير مرخص، حيث أن البناء الغير مرخص هو الوسيلة الوحيدة أمام المقدسيين لمواجهة الطلب على الشقق السكنية والذي يقابله التشدد والتقنين الشديد في إعطاء رخص البناء من قبل البلدية، بالإضافة إلى ارتفاع كلفة الحصول على رخصة بناء تصل الى حوالي 100 دولار للمتر المربع الواحد.

ابرز الإجراءات المتبعة من قبل بلدية القدس الأتي:

1. زيادة ملحوظة في هدم البيوت غير المرخصة.
2. مصادرة آليات المقاولين الذين يقومون ببناء أي مبنى غير مرخص وفرض غرامات مالية عالية عليهم.
3. الضغط على موردي مواد البناء الذين يوردون هذه المواد.
4. عدم إعطاء رخص عمل لعمال الضفة للعمل في قطاع الإنشاءات بالقدس مما أدى إلى زيادة تكاليف البناء حيث أن أجور العمال المقدسيين في العادة أعلى من أجور عمال الضفة.
5. التفتيش على مواقع البناء المرخص والغير مرخص للبحث عن عمال الضفة الذين يعملون بدون تصاريح عمل واعتقالهم وتغريم المقاول أو صاحب الورشة أو كليهما معا.

ومع زيادة الهجرة للسكان من مناطق خارج الجدار الى مناطق داخل الجدار، انخفضت الحركة العمرانية في المناطق خارج الجدار مثل الرام والعيزرية وبيرنبالا وباقي المناطق، ولم يواكب ذلك زيادة في البناء داخل الجدار مما أدى الى انخفاض أسعار وبدلات إيجار المساكن والأراضي خارج الجدار مقابل ارتفاع شديد جدا لثمن المساكن داخل مناطق الجدار (40%) ويقدر التراجع في قطاع المقاولات بأكثر من 50% عما كان عليه عام 2000. كما تقدر عدد الشقق الغير مسكونة في منطقة مثل الرام مثلا ب 30 % من إجمالي الشقق.

2.4.3 الكهرباء

ارتفعت ديون شركة الكهرباء مثلا المستحقة على مشتركيها بصورة تصاعدية حادة، واضطرت الشركة إلى زيادة عدد موظفيها واستخدام اللامركزية في العمل بفتح وتوسعة مكاتبها في المناطق مما زاد في مصاريفها التشغيلية.

2.4.4 القطاع المالي

1- البنوك: لا زال الاقتصاد المقدسي يعتمد على البنوك الإسرائيلية بشكل أساسي، حيث أن البنوك العربية ممنوعة من ممارسة نشاطها داخل المدينة، وإنما تقدم بعض الخدمات للتجار المقدسيين من خلال فروعها في مناطق المحافظة. هذه الخدمات لا زالت منقوصة حيث أن هذه البنوك لا تقبل في التسهيلات الائتمانية، الضمانات العقارية المقدمة من التجار ومواطني مدينة القدس.

2- الإجراءات التعسفية بحق الصيارفة في المدينة، حيث تعتبر مهنة الصرافة إحدى المهن الخدماتية التي تؤثر على اقتصاد القدس ، ومنها اقتحام قوات الاحتلال لعدد من مكاتب الصرافة في آن واحد ، وصادرت منها أكثر من مليون دولار ، وأبلغت الصيارفة أنهم يعملون بشكل غير قانوني ، وأجبرتهم على التسجيل والتقيد بالأنظمة والتعليمات الإسرائيلية في هذا المجال ، علما بأن بعض هذه المحلات يعمل في مهنة الصرافة منذ عدة أجيال ، وقبل الاحتلال الإسرائيلي ، وعند محاولات الصيارفة استعادة المبالغ المصادرة ، رفضت السلطات الإسرائيلية ذلك ، واعتبرت المبالغ المصادرة جزءا من تسويات ضريبية. ولم يتمكن معظمهم من العودة للعمل في مجال الصرافة إلا بعد تقيدهم وانصياعهم الكامل للقوانين الإسرائيلية في هذا المجال.

3. التشغيل في مدينة القدس

في أول نظرة عامة على وضع المنشآت الاقتصادية في القدس مثلا يتبين لنا أن:

45 % من المنشآت الاقتصادية داخل حدود البلدية، 28% منها منشآت سياحية، وأن 55% من هذه المنشآت تقع خارج حدود البلدية وضمن المحافظة، ولا يوجد في المدينة منطقة صناعية.

ومن تحليل عدد هذه المنشآت ، يتبين أنها تتناقص سنويا بعدل 100 منشأة منذ عام 1999 ، لتصل حاليا إلى قرابة 5000 منشأة ، وبالطبع فان 97% من هذه المنشآت صغيرة ،هذا التناقص مردّه الأوضاع الاقتصادية السائدة ، والوضع السياحي السيئ ، والإغلاق والحواجز وأخيرا السور ، الذي سيؤدي حسب التوقعات إلى تناقص حاد ، وبنسبة اكبر هذا بالأعوام القادمة.

وبالرغم من النظرة السطحية للأمور ، تشير إلى أن وضع المنشآت الاقتصادية في القدس ، أحسن حالا من مثيلاتها في مدن الضفة والقطاع ، إلا أن الواقع يشير إلى العكس تماما ، ذلك أن السور هو سور عزل للقدس عن الضفة ، ومحاولة لدمج ما تبقى من سكان القدس داخل هذا السور الجديد ، في الاقتصاد والمجتمع الإسرائيلي .

في مدينة القدس يدخل سوق العمل سنويا ما يقارب تسعة آلاف عامل جديد، 15% منهم تقريبا هم خريجو جامعات ، والباقي ممن يتسربون من المدارس أو ممن وصلوا إلى نهاية المرحلة الثانوية ، وعادة ما يستوعب سوق العمل الإسرائيلي 35-40% منهم ، أما الباقي ، فإنهم يتوجهون للعمل في السوق الفلسطيني ، في القدس ومناطق السلطة الفلسطينية ، في القطاعين العام والخاص ، حيث لا تزيد إمكانية استيعاب القطاع العام لهم عن 10% في أحسن الظروف ، وبالتالي فان مسؤولية القطاع الخاص كبيرة جدا.

هناك أيضا مشكلة تتعلق بالسجناء السابقين الذين تم اعتقالهم من قبل السلطات الإسرائيلية بتهم أمنية، حيث يواجه السجين المفرج عنه معضلة في إيجاد أي مؤسسة في القدس من أجل تشغيله.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار النسبة المرتفعة للبطالة في القدس ، والتي وصلت ذروتها عام 2002 إلى 23% من حملة الهوية الزرقاء، و30% من حملة هوية الضفة وبمتوسط 27% للمحافظة ، والتي تعني بالإجمال أن هناك ما يزيد عن عشرين ألف عاطل عن العمل في القدس والمحافظة ، فانه يمكننا تقدير حجم المشكلة الضخم ، والمسؤولية الكبيرة الملقاة على كاهل الجميع ، خاصة القطاع الخاص ، ومنشآته الصغيرة للمساهمة في حل مشكلة العمل والبطالة واستيعاب العاملين الجدد وتدريبهم وتأهيلهم لسوق العمل.

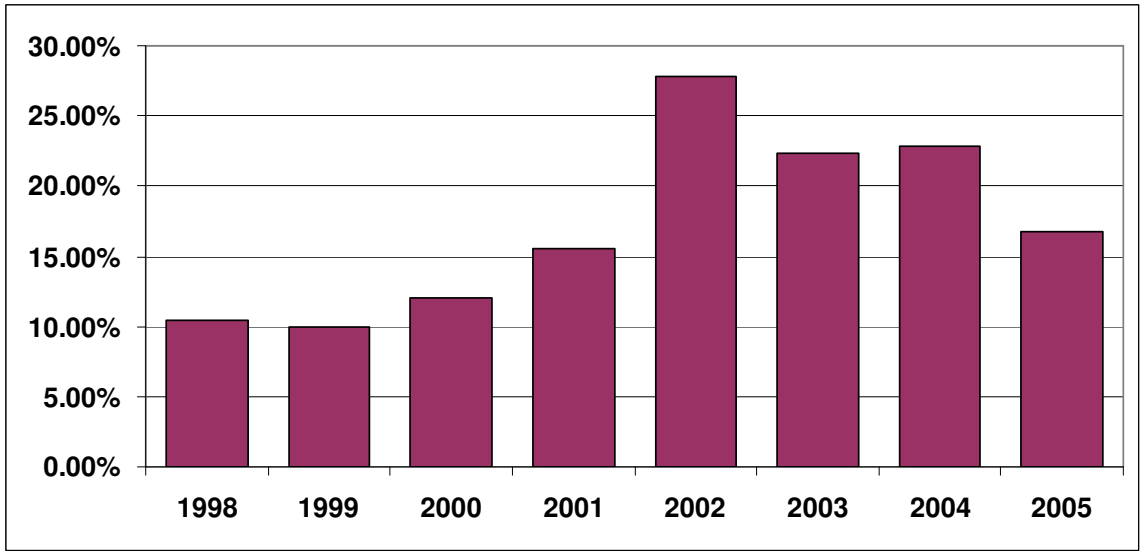

*جدول2: معدل البطالة في محافظة القدس، 2001 – 2005

ومن الملاحظ أن نسبة البطالة بدأت بالانخفاض التدريجي بعد عام 2002 خاصة في عام 2005 حيث بدأت الحركة السياحة بالتحسن في المدينة.

تزداد المعضلة تفاقما ، حين النظر إلى الحل البديهي لموضوع استيعاب العمال ، فالمشاريع الاستثمارية هي القادرة على استيعابهم، والوضع الاقتصادي لا يسمح بإقامة مشاريع استثمارية ، نتيجة هروب رأس المال من مناطق النزاع إلى مناطق أكثر أمنا واستقرارا ، وهذا بالطبع يؤدي إلى طريق مسدود ، ومؤشرات أكثر تشاؤما في مجال معالجة مشكلة البطالة واستيعاب القادمين الجدد لسوق العمل .

إن أي مشاريع لزيادة أو تحسين المخصصات الاجتماعية للعاطلين عن العمل وهو ما تقوم به إسرائيل ولكن بتحفظات وتعقيدات تجاه مواطني مدينة القدس العرب، سيخلق في النهاية جيشا من الخاملين والإتكاليين ، ولن يسهم في إعادة بناء مجتمعنا واقتصادنا.

4. البنية التحتية والمرافق

بالرغم من أن البنية التحتية والمرافق هي من مسئولية بلدية القدس حاليا، إلا أن الإهمال والتقصير من قبل البلدية للمناطق العربية في القدس هي ظاهرة واضحة، والمؤشر الأهم في ذلك هو إن الإحصائيات الإسرائيلية تقول إن إنفاق بلدية القدس لخدماتها في القدس العربية لا تتجاوز 5% من إجمالي حجم الأنفاق للبلدية في القدس، بالرغم من إن السكان العرب يشكلون 35% من إجمالي السكان وأن هؤلاء السكان العرب يدفعون 33% من إجمالي واردات البلدية من الضرائب.

لا يوجد في القدس العربية منطقة صناعية مؤهلة أنشئت خصيصا لخدمة الصناعيين العرب. لذلك اضطر عدد كبير منهم لاستئجار أو شراء أراض أو مبان لإقامة منشئاتهم في المنطقة الصناعية في قلنديا (عطروت). وتكاد تصل نسبة المنشئات العربية في عطروت الى 40% من المنشئات الموجودة في تلك المنطقة الصناعية.

تشكل الضائقة السكنية الناتجة عن الهجرة المعاكسة من خارج المدينة إلى داخلها هي المشكلة الأولى للمقدسيين ، وشهدت القدس انخفاضا كبيرا في مستوى الدخل وارتفاعا كبيرا في مستويات الإنفاق ، وخاصة ارتفاع تكاليف السكن ، والسياسة الإسرائيلية المتمثلة في تصعيب الحصول على رخص بناء ، وهدم المنازل التي تبنى بدون ترخيص تجعل المدينة بحاجة إلى 1000 وحدة سكنية سنويا على الأقل ومع ندرة الأرض الناتجة عن مصادرات الأراضي وبناء إحياء يهودية في أطراف حدود البلدية ، وتفتيت الملكية للأرض ، وشبح حارس أملاك الغائبين ، وسرقة أراضي الغير من قبل المزورين والزعران فان الوضع يستدعي الخطوات التالية:

1- تمويل عمل مخططات هيكلية لمجموعة من قطع الأراضي الصغيرة لتحويلها إلى أماكن صالحة للبناء .

2- حل ما أمكن من قضايا الملكيات المفتتة، عن طريق مكاتب خبرة قانونية وهندسية وتنظيمية.

3- تشجيع البناء الرأسي للمباني القائمة، وذلك لزيادة عدد طوابق منزلهم، وتوفير مكتب هندسي يتولى عمل مخططات بناء ومتابعة ترخيص ذلك.

4- زيادة التمويل لمجلس الإسكان الفلسطيني للتوسع في تقديم قروضه ، ولتغطية تكاليف الترخيص .

5- توفير تمويل إضافي للمؤسسات التي تعمل على أعمار البلدة القديمة للتوسع في عملها وزيادة عدد المنازل التي يتم أعمارها مع مراعاة الحفاظ على التراث المعماري المقدسي ، واللجوء الى مكتب متخصص لتقييم نوعية الإعمال التي تمت حتى الآن وتوجيه مؤسسات الأعمار القائمة .

6- تشكيل لجان أحياء وطنية، تقوم بفض النزاعات ومعالجة القضايا الاجتماعية.

7- دعم مؤسسات الدفاع القانوني في القدس لمكافحة التهجير الصامت لمواطني القدس ، خاصة في قضايا الجدار ونزع الهويات ومصادرة الأراضي .

8- الضغط على البنوك العربية لقبول ضمانات العقارات المقدسية ، لتقديم تسهيلات ائتمانية لتجار ومواطني مدينة القدس .

5. الاستثمار في مدينة القدس

موضوع الاستثمار، وبوجه الخصوص الاستثمار طويل المدى ، أو الذي يستغرق إقامة منشآته عدة سنوات ، والبحث عن مستثمرين ، هو العنصر الذي يجب أن نركز عليه ، وأموال الدعم التي نتلقاها يجب أن توجه إلى إنشاء منطقة صناعية متكاملة الخدمات في المدينة لتشجيع الاستثمار في مشاريع طويلة المدى ، ولدينا مستثمرين وفائض مالي قابل للاستثمار، لكن الأحجام عن تشغيل الأموال الاستثمارية وفائض الأموال المحلية يواجه دائما الخوف من عدم الاستقرار في المنطقة وبالتالي اعتبار مدينة القدس مدينة عالية المخاطر بالنسبة للاستثمار، وبالتالي هروب المستثمرين وإخراج فائض الناتج المحلي ليستثمر خارج المدينة.

لذا فان علينا أن نستثمر جزءا من أموال الدعم الخارجي في إزالة مخاوف المستثمرين ، وخير وسيلة لذلك هو إنشاء صندوق ضمان الاستثمار ، الذي يضمن للمستثمر الخائف عائدا مناسبا لأمواله ، وضمانات أن لا يؤثر الوضع الأمني السياسي على مشروعه ، وضمان عائد مجد لاستثماره ،على أن تتم إدارة هذا الصندوق بعيدا عن العابثين والاستغلاليين.

وكذلك فان علينا عدم إغفال موضوع التدريب ، ولكن بأسلوب مختلف عن أسلوبنا الحالي في التدريب ، ولعل النموذج الألماني في التدريب الحرفي ، الذي قادته الغرف الحرفية الألمانية ، هو أفضل نموذج يمكننا تبنيه ، لأنه النموذج الذي قاد الألمان لإعادة بناء اقتصادهم الذي دمرته الحرب العالمية الثانية ، ونحن في وضع مشابه لما كانوا عليه ، هم نجحوا وتفوقوا ، ونحن يمكننا ذلك إن أحسننا التصرف ، فبهذه الطريقة يمكننا أن نحسن وضع منشآتنا الصغيرة ، وتحويل بعضها إلى منشآت متوسطة قادرة على استيعاب الداخلين إلى سوق العمل ، وتخفيض نسبة البطالة .

الاقتصاد المقدسي هو اقتصاد سياحي خدماتي تجاري بشكل رئيس ، والصناعة تشكل نسبة ضئيلة منه والزراعة لا وجود لها ، نسبة البطالة الحالية حوالي 16.8% ، والقادمون الجدد لسوق العمل يقدرون بتسعة آلاف داخل جديد ، ويشكل القطاع الخاص أكبر مشغل في المدينة ، بعد السوق الإسرائيلية التي تحاول تقليص ايستيعابها للعمالة العربية ، كما تشكل السوق الفلسطينية النسبة الأعلى في تشغيل خريجي الجامعات ، ويحتمل أن يواجه هؤلاء صعوبة جمة في الوصول الى أعمالهم بعد انتهاء استكمال الجدار ، وعانت السياحة خلال الأعوام 2001-نهاية 2004 ركودا شاملا ، أسفر عن تعطل الأصول السياحية للمدينة ، بيع بعض المرافق السياحية ، واستخدام البعض الأخر في مجالات أخرى . وعليه يجب عمل ما يلي :

1- توفير مصادر اقراضية ل 20 فندق في القدس لتحديث بنيتها التحتية .

2- توفير مصادر اقراضية لتحديث أسطول المدينة من الحافلات السياحية .

3- إيجاد أماكن جذب سياحية إضافية في مدينة القدس ، غير الأماكن الدينية لمنع هروب السائح الى القدس الغربية .

4- زيادة عدد المشاريع الدولية الهادفة الى خلق فرص عمل جديدة في القدس.

5- إعادة إحياء الحرف اليدوية في مدينة القدس وخاصة في الشوارع التي تعاني من أكبر نسبة للمحلات المغلقة في البلدة القديمة .

6- دعم قطاع خدمات نقل البضائع وذلك حتى يكون بديلا كاملا كخدمات النقل الإسرائيلية المقدمة للمناطق الفلسطينية .

7- تيسير قروض الإسكان الفلسطينية لتشمل رسوم الترخيص ، لتشجيع الناس على البناء المرخص الذي يستوعب أكبر عدد من العمال .

8- تنمية قدرات المؤسسات التدريبية لتأهيل عمال مهرة في مختلف التخصصات

9- دعم المؤسسات الاستشارية والقانونية التي تدافع عن حقوق المواطن المقدسي الاقتصادية والاجتماعية والخدماتية .

6. قدرة الاقتصاد المقدسي على التأقلم مع الأوضاع الحالية

من المؤكد أن تأثيرات الإجراءات الإسرائيلية، وأهمها جدار الفصل العنصري ستخنق الاقتصاد المقدسي بشكله وتركيبته الحالية بشكل كبير، وعلى مدينة القدس أن تتوجه اقتصاديًا لتدارك أمورها وبسرعة كبيرة، وحيث انه لا توجد سلطه وطنية تحكم القدس العربية، فإن القطاع الخاص عليه واجب اخذ المبادرة والتحول إلى اقتصاد يواجه تحديات بقاءه في الفترة القادمة، ويتوجب عليه أن يقوم بالخطوات التالية :-

1- تفهم أن القدس هي بالدرجة الأولى مدينة سياحية وان يتحول التركيز الاقتصادي على هذه الحقيقة.

2- استيعاب حقيقة أننا إذا استقطبنا السائح الأجنبي لقضاء ساعة واحدة زيادة في القدس العربية فإن المدينة تحقق دخلاً إضافيًا قدره 25 مليون دولار بالسنة.

3- توجيه الإمكانيات الاقتصادية والاستثمارات المتاحة في القدس نحو القطاع السياحي وهذا يتطلب :-

أ- ترميم البنية التحتية السياحية التي تضررت بين الأعوام 2000-2005.

ب- إيجاد أماكن جذب سياحية جديدة ومتنوعة وملاحقة المستجدات في صناعة السياحة.

ج- زيادة الترويج السياحي لمدينة القدس كوحدة منفصلة أو ضمن برامج سياحية مع دول مجاورة.

د- تطوير الحياة الثقافية والترفيهية في مدينة القدس لتلائم المتطلبات السياحية، وتواكب تطورها وبصورة أكثر جذبًا، وجذب القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال.

هـ- زيادة عدد الغرف الفندقية العربية بإنشاء فنادق جديدة تستطيع منافسة الفنادق الإسرائيلية.

و- تحويل شارعي صلاح الدين والزهراء الى مناطق مشاه.

ز- إعادة إحياء الصناعات الحرفية في مدينة القدس، عن طريق التدريب للأجيال الصغيرة من قبل الآباء، أو عبر دورات تدريبية في الخارج، ويمكن تشجيع أصحاب المحلات التجارية في منطقة باب السلسلة ليكون المكان المناسب لذلك.

ح- إحياء مشروع سوق القطانين بالبلدة القديمة، وكذلك الحمامات المملوكية أو التركية بعد ترميمها.

4- تحويل جزء من الاستثمار إلى قطاع الإسكان والإنشاءات لتوفير المنازل الكافية لبقاء اكبر عدد من سكان القدس.

5- الاهتمام الأكبر بترميم منازل البلدة القديمة، وان يشمل المنازل القديمة خارج السور وذلك لتوفير نوعية حياة أفضل للسكان.

إن مدينة القدس يجب أن توائم وضعها مع المتغيرات الجديدة التي فرضها جدار الفصل العنصري وهي في صراع دائم للبقاء، وحيث انه لا وجود لسلطة وطنية تمارس عملها لمصلحة المواطن العربي الفلسطيني في مدينة القدس، وحيث لا تتوفر في المدينة أي قيادة سياسية معتمدة فان على القطاع الخاص، وهو القطاع الوحيد القادر على التحرك بحرية أكثر، أن يقود مدينة القدس في صراع البقاء هذا لتبقى مدينة القدس عربية الطابع والمحتوى والمضمون.

7. ملخص

وخلاصة هذا البحث تشير إلى أن هناك الكثير مما يمكن عمله، للمحافظة على مدينة القدس وعدم جرها للاندماج الكامل في النظام الاقتصادي الإسرائيلي الذي لا يراعي خصوصيتها، وحتى تبقى مدينة القدس تعتمد على ذاتها اقتصاديا.

وحسب تقديراتنا فان مدينة القدس بحاجة إلى استثمارات فورية تقارب ال 150 مليون دولار كنقطة بداية كإستثمارات فورية خلال الأعوام الثلاثة القادمة وتشمل هذه الاستثمارات مجالات الإسكان والسياحة وترميم البلدة القديمة، وتطوير الصناعات الحرفية في المدينة.

وحتى يتم تشجيع الاستثمار في مدينة القدس المحلي والعربي والإسلامي والدولي، ولإزالة مخاوف المستثمرين من أخطار الاستثمار في مدينة القدس فان إنشاء صندوق تامين مخاطر الاستثمار بقيمة 50 مليون دولار يصبح أساسيا ومشجعا على استقطاب راس المال.

يجب اعتبار الاستثمار في القدس ليس مطلبًا اقتصاديًا يخضع لحسابات الربح والخسارة فقط، وإنما هو مطلب قومي وديني يحافظ على عروبة المدينة المقدسة.

نأمل أن نكون قد سلطنا الضوء على الوضع الاقتصادي لمدينة القدس واحتياجاته لمواجهة المخططات والإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى عزل القدس عن محيطها العربي الفلسطيني، حيث يجب أن تكون، وابتلاعها شيئا فشيئا ضمن النظام الاقتصادي والاجتماعي الإسرائيلي.